بهدف منع سقوط سوق السندات في المنطقة

«الوطني»: «المركزي الأوروبي» يعتزم ابتكار أداة جديدة للتعامل مع مخاطر الفروقات في تكلفة الإقراض

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أطلق الأربعاء الماضي أكبر محاولة واسعة النطاق لمكافحة التضخم برفعه أسعار الفائدة القياسية بنحو 0.75 من نقطة مئوية في خطوة لم نشهدها منذ عام 1994. وبنهاية اجتماع السياسات الذي استمر على مدار يومين، رفعت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة سعر الفائدة المعياري إلى النطاق المستهدف 1.75–1.50 في المئة، مشيرة إلى أنها «تتوقع أن الزيادات المستمرة في النطاق المستهدف ستكون مناسبة».

وتحدث رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في المؤتمر الصحفي بعد اجتماع السياسة النقدية قائلا: « "من الواضح أن زيادة الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس كانت مرتفعة بشكل استثنائي، ولا أتوقع أن يكون هذا الحجم من الزيادة طبيعيا". إلا أنه على الرغم من ذلك أضاف أنه يتوقع مناقشة زيادة مماثلة بمقدار 50 أو 75 نقطة أساس في اجتماع يوليو المقبل. وقال إن القرارات ستتخذ «خطوة بخطوة» في كل اجتماع، وسيواصل الاحتياطي الفيدرالي «إيصال نوايانا بأوضح ما يمكن.»

ويمثل القرار محوراً مفاجئاً لخطط الاحتياطي الفيدرالي المقررة مسبقاً لرفع أسعار الفائدة للمرة الثانية على التوالي بمقدار 0.50 نقطة مئوية، والذي أشار إليه صانعو السياسة قبل بدء فترة «التعتيم» المقررة قبل الاجتماع. وكانت إستر جورج، رئيسة فرع الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس سيتي، الوحيدة التي غردت خارج السرب ودعمت الالتزام بالإرشادات السابقة.

وأشار أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى مسار أقوى بكثير لزيادة أسعار الفائدة في المستقبل لوقف التضخم الذي يتحرك بأسرع وتيرة منذ ديسمبر 1981، وفقاً لأحد المقاييس التي يتم الاستشهاد بها بشكل شائع.

ومن المقرر أن يصل سعر الفائدة القياسي للاحتياطي الفيدرالي إلى مستوى 3.4 في المئة بنهاية العام، وفقاً لما تشير إليه « خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة». ويعكس ذلك تعديلاً بالزيادة بمقدار 1.5 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات مارس الماضي. وترى اللجنة ارتفاع المعدل إلى 3.8 في المئة في عام 2023، أي أعلى بنقطة مئوية كاملة مما كان متوقعاً في مارس. والجدير بالذكر أن متوسط التوقعات لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في عام 2024 كان 3.4 في المئة، مما يشير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي سيحتاج إلى عكس ارتفاع أسعار الفائدة اقرارا بحقيقة أنه من المرجح أن يكون الاقتصاد قد تباطأ بشكل كبير عند تلك النقطة.

وجاء رفع أسعار الفائدة بهذا المعدل في أعقاب صدور تقريرين يوم الجمعة السابقة أظهرا قفزة كبيرة وغير متوقعة في أسعار المستهلكين في مايو وارتفاع توقعات التضخم، مما يشير إلى أن الأمريكيين أصبحوا أكثر قلقا بشأن التوقعات الاقتصادية.

وقال مجلس الاحتياطي الفيدرالي في بيان السياسات: «اللجنة مهتمة للغاية بمخاطر التضخم»، مشيراً إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد خلق «ضغوطا تصاعدية إضافية» على التضخم وأثقل كاهل النشاط الاقتصادي. وأضاف البيان أن عمليات الإغلاق الممتدة في الصين لمكافحة تفشي أحدث موجة من فيروس كوفيد19– قد ساهمت في تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد، مما أدى إلى زيادة الأسعار.

كما خفض المسؤولون بشكل كبير توقعاتهم للنمو الاقتصادي لعام 2022، ويتوقعون الآن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.7 في المئة فقط، مقابل 2.8 في المئة في مارس الماضي. كما ارتفعت توقعات التضخم وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي إلى 5.2 في المئة هذا العام مقابل 4.3 في المئة، وذلك على الرغم من الإشارة إلى أن معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد الارتفاع السريع في تكاليف المواد الغذائية والطاقة، وصل إلى 4.3 في المئة، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية فقط عن التوقعات السابقة. في حين بلغ معدل تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي 4.9 في المئة في أبريل، لذا فإن توقعات يوم الأربعاء تشير إلى تراجع ضغوط الأسعار في الأشهر المقبلة.

وتشير التوقعات الاقتصادية الجديدة التي نشرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أن إجراءات التشديد النقدي المزمع تطبيقها – والتي تتضمن أيضاً تقليص الميزانية العمومية التي تصل إلى نحو 9 تريليونات دولار – سوف ينطوي على «بعض المعاناة»، وذلك وفقا لما أقر به باول الشهر الماضي. واعترف رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي أن الطريق إلى خفض التضخم دون التسبب في إحداث ضرر اقتصادي كبير «لن يكن سهلاً». بأول مضيفاً أن المسار الاقتصادي المحدد في التوقعات الجديدة يشير إلى «التباطؤ».

البنك المركزي الأوروبي

أوروبا

عقد البنك المركزي الأوروبي اجتماعًا طارئًا للسياسة النقدية يوم الأربعاء الماضي بعد ارتفاع عائدات السندات على مدار الأيام الأخيرة في عدد من دول منطقة اليورو. وأعلن البنك خلال اجتماعه عن خططه لابتكار أداة جديدة لمعالجة مخاطر الفروقات في تكلفة الإقراض في منطقة اليورو، في خطوة تهدف إلى تهدئة المخاوف من أزمة ديون جديدة. وذكر البنك المركزي الأوروبي في بيان: « منذ بدء العملية التدريجية لتطبيع السياسة النقدية في ديسمبر 2021، تعهد مجلس إدارة البنك بالعمل ضد مخاطر التفكك المتجددة بالمنطقة».

ويؤكد قرار الدعوة إلى اجتماع طارئ بعد أقل من أسبوع من التصويت الأخير لمجلس الإدارة على مدى قلق واضعي السياسات من أن هدفهم لمعالجة التضخم القياسي في منطقة اليورو من خلال تقليص حزم التحفيز الاقتصادي في فترة الأزمة قد ينحرف عن مساره إذا عادت مخاوف سوق السندات في الدول التي تمثل الحلقة الأضعف في اقتصادات المنطقة.

وعلى الرغم من عدم توافر تفاصيل حول كيفية عمل الأداة الجديدة للبنك المركزي الأوروبي، إلا أن بعض المحللين يعتقدون أنها قد تكون نسخة محدثة من برنامج أسواق الأوراق المالية التي سمحت للبنك بمعالجة فروقات تكاليف الاقتراض في السوق الاوربية عن طريق شراء 220 مليار يورو من السندات السيادية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2010 و2012.

سويسرا ترفع أسعار الفائدة

في خطوة مفاجئة، رفع البنك الوطني السويسري سعر الفائدة للمرة الأولى منذ 15 عاما يوم الخميس، لينضم بذلك إلى نظرائه في تشديد السياسة النقدية لمواجهة تزايد معدلات التضخم. ورفع المركزي سعر الفائدة إلى 0.25– في المئة من 0.75– في المئة الذي استخدمه منذ عام 2015، ويمثل الارتفاع أول زيادة للبنك المركزي منذ سبتمبر 2007.

وصرح رئيس البنك الوطني السويسري توماس جوردان أن ارتفاع التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوياته منذ 14 عاما تقريباً في مايو – يعني أن البنك المركزي قد يضطر إلى التحرك مرة أخرى. وحتى بعد ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس يوم الخميس، يتوقع البنك الوطني السويسري أن يصل التضخم في الربع الأول من عام 2025 إلى 2.1 في المئة، بعيداً عن المستوى المستهدف والمحدد بمعدل 2–0 في المئة. وفي عام 2022 يتوقع البنك المركزي أن يصل المعدل إلى 2.8 في المئة. وصرح جوردان في مؤتمر صحفي «بدون زيادة سعر الفائدة في سياسة البنك المركزي السويسري اليوم، ستكون توقعات التضخم أعلى بكثير.»

وقال البنك في بيان له» هذه السياسة النقدية الأكثر صرامة تهدف إلى منع التضخم من الانتشار على نطاق أوسع يصل إلى السلع والخدمات في سويسرا، كما أنه لا يمكن استبعاد أن المزيد من الزيادات في سياسة البنك الوطني السويسري ستكون ضرورية في المستقبل المنظور لتحقيق استقرار التضخم في حدود النطاق المتوافق مع استقرار الأسعار على المدى المتوسط».

المملكة المتحدة

أقدم بنك إنجلترا يوم الخميس على رفع أسعار الفائدة للمرة الخامسة على التوالي في إطار مساعيه لكبح جماح ارتفاع معدلات التضخم. وصوتت لجنة السياسة النقدية بنسبة 3–6 على زيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.25 في المئة، مع تصويت الأعضاء الثلاثة المخالفين في الرأي على زيادة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1.5 في المئة. ويتحرك بنك إنجلترا بحذر أكثر من البنوك المركزية الأخرى بينما يحذر من ارتفاع التضخم ليتخطى 11 في المئة بنهاية العام. ووصل سعر الفائدة القياسي في بريطانيا الآن إلى أعلى مستوياته منذ يناير 2009، عندما تم خفض تكاليف الاقتراض مع احتدام الأزمة المالية العالمية.

ورسم محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية صورة قاتمة لآفاق النمو الاقتصادي وتوقعات التضخم. وعلى الرغم من تحذير اللجنة من أن ضغوط الأسعار أصبحت أكثر ترسخاً، إلا أن الأغلبية رأت أن الاقتصاد يضعف بالفعل بدرجة كافية للسيطرة على التضخم دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة. وانتقد بعض المحللين الحذر الذي يسيطر على بنك إنجلترا قائلين إنه كان يجب أن يتصرف بحزم لإثبات أنه لن يتسامح مع وصول التضخم إلى معدل ثنائي الرقم. إلا أن البعض الآخر قالوا إن نهجه يعكس التوقعات الاقتصادية للمملكة المتحدة، والتي تتدهور بوتيرة أسرع من أي مكان آخر.

ويواجه صانعو السياسات مهمة صعبة تتمثل في إعادة السيطرة على أسعار المستهلكين على خلفية تباطؤ النمو والانخفاض السريع في قيمة العملة، في حين تواجه المملكة المتحدة أزمة شديدة في تكلفة المعيشة. ويتصاعد التضخم في جميع أنحاء العالم بسبب ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وهي الأزمة التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا والمخاوف المتعلقة بتوريد السلع الزراعية. كما أدت اضطرابات سلسلة التوريد وتحولات الطلب نتيجة للجائحة إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للتداول. إلا أن لجنة السياسة النقدية أقرت في بيانها يوم الخميس بأنه لا يمكن إرجاع جميع الضغوط التضخمية الزائدة إلى الأحداث العالمية، مشيرة إلى أن العوامل المحلية مثل تشديد أوضاع سوق العمل واستراتيجيات التسعير للشركات لعبت أيضاً دوراً في ذلك.

وتضمنت تصريحات البنك أن «تضخم أسعار الخدمات الاستهلاكية، الذي يتأثر بالتكاليف المحلية أكثر من تضخم أسعار السلع، ارتفع خلال الأشهر الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تضخم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسي أعلى في المملكة المتحدة منه في منطقة اليورو والولايات المتحدة». وعلى الرغم من أن مسئولي بنك إنجلترا يتوقعون الآن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 في المئة في الربع الثاني من العام – وهي نتيجة أضعف مما كان متوقعاً في توقعات البنك لشهر مايو – إلا أن اللجنة لم تشهد سوى تغيراً هامشياً في توقعات النمو، مع استمرار إنفاق المستهلكين وثقة الأعمال. كما أنها لم تشهد أي دلالات على تخفيف ضغوط سوق العمل، حيث أخبرت الشركات وكلاء بنك إنجلترا أنهم يتوقعون مواجهة صعوبات في التوظيف لمدة 12 شهراً المقبلة على الأقل. وجادل الأعضاء الثلاثة الذين صوتوا لرفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس بأن تسريع وتيرة التشديد الآن من شأنه أن «يقلل من مخاطر دورة تشديد أطول وأكثر تكلفة في وقت لاحق».

آسيا والمحيط الهادئ

حافظ بنك اليابان على أسعار الفائدة منخفضة للغاية يوم الجمعة كما أبقى توجيهاته للحفاظ على تكاليف الاقتراض عند المستويات «الحالية أو أقل»، مما يشير إلى عزمه على التركيز على دعم التعافي الاقتصادي الذي أصابه الضعف على خلفية جائحة كوفيد19–. إلا أنه في إشارة إلى الضربة التي قد تحدثها الانخفاضات الحادة الأخيرة للين الياباني على الاقتصاد، قال البنك المركزي إنه يجب أن «يراقب عن كثب» التأثير الذي قد يحدثه تحركات سعر الصرف على الاقتصاد.

وفي اجتماع السياسة الذي استمر على مدار يومين وانتهى يوم الجمعة، أبقى بنك اليابان على المستوى المستهدف بنسبة 0.1 في المئة للمعدلات قصيرة الأجل وتعهده بتوجيه عائد 10 سنوات حول معدل 0 في المئة بتصويت 8 مقابل 1. وكان القرار متوقعا على نطاق واسع، لكنه يجعل من موقف بنك اليابان أكثر تعارضاً مع البنوك المركزية الرئيسية الأخرى.

وأدى الاختلاف المتزايد في السياسة النقدية بين اليابان وبقية دول العالم إلى دفع الين الياباني إلى أدنى مستوياته في 24 عاماً، مما يهدد بتراجع الاستهلاك نتيجة لزيادة تكاليف الاستيراد المرتفعة بالفعل. وصعدت الحكومة وبنك اليابان من تحذيراتهما من الانخفاضات الحادة للين الياباني، بما في ذلك عن طريق إصدار بيان مشترك الأسبوع الماضي يشير إلى الاستعداد للتدخل في سوق العملات إذا لزم الأمر. وقال بنك اليابان في بيان أعلن فيه قرار السياسة يوم الجمعة «يجب أن نراقب عن كثب التأثير الذي قد تحدثه تحركات أسواق العملات والأسواق المالية على اقتصاد اليابان والأسعار».

ردة فعل الأسواق

تراجع الين الياباني بنحو 2 في المئة يوم الجمعة بعد أن تخطى بنك اليابان موجة من تشديد السياسات وتمسك بموقفه تجاه سعر الفائدة المنخفض للغاية، حيث بدت أسواق العملات مستعدة لجلسة متقلبة أخرى بعد فيضان من رفع أسعار الفائدة هذا الأسبوع. واستمر تردد اصداء القرار المفاجئ الذي اتخذه البنك المركزي السويسري في الأسواق، وعلى إثره فقد اليورو نصف بالمائة وعاود الفرنك السويسري الوصول أعلى مستوياته المسجلة في شهرين. ونجح الدولار الأمريكي في استعاده مركزه من أدنى مستوياته المسجلة في أسبوع واحد مقابل نظرائه الرئيسيين، بعد انخفاض استمر لمدة يومين بعد رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمنتصف الأسبوع، وعلى الرغم من أنها كانت أكبر زيادة منذ عام 1994، إلا أنها لم تتجاوز توقعات السوق. وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي الضعيف بعد أن سجل أدنى مستوياته عند 1.1988 ليصل إلى 1.2406 ثم انخفض مرة أخرى يوم الجمعة في مواجهة قوة الدولار. كما فقد اليورو مكاسبه السابقة التي حققها مقابل الدولار الأمريكي لينهي تداولات جلسة يوم الجمعة منخفضا بنسبة 0.46 في المئة ليصل إلى مستوى 1.0498.

وعلى صعيد أسواق الأسهم. تلقت وول ستريت وغيرها من الأسواق الرئيسية الرسالة الواضحة لمحافظي البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم، الذين قالوا إنهم سيحاولون تضييق الخناق على التضخم، حتى ولو كانوا يخاطرون بإحداث ضرر اقتصادي اثناء قيامهم بذلك. وتراجعت الأسواق وشهدت نزيف الأسعار، لكن يوم الجمعة شهد انتعاش الأسهم في أوروبا والولايات المتحدة، لتوقف بذلك سلسلة خسائر استمرت على مدار يومين، مما يشير إلى استقرار المعنويات.

السحب الثالث للحساب منذ بداية العام الحالي

بنك الخليج يعلن الفائز بجائزة 12 ضعف الراتب

جرياً على عادته في مكافأة عملائه وتحقيق أحلامهم، أعلن بنك الخليج عن فوز فاتن مشافي عوض العجمي بجائزة 12 ضعف الراتب في السحب الثالث لحساب الراتب منذ بداية العام الجاري، الذي جرى بحضور وإشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد محمد القطان نبارك لفاتن العجمي الفوز بالجائزة السنوية لحساب الراتب من بنك الخليج، وهو الحساب الوحيد في الكويت الذي يقدم عروضاً خاصة مصممة حسب حاجة العميل، معبراً عن تمنياته بحظ أوفر لباقي العملاء الذين لم يحالفهم الحظ.

ونوه القطان إلى أن قطار الجوائز والسحوبات من بنك الخليج لا يتوقف وبإمكان المزيد من العمل نيل فرص أكثر للفوز، مشيراً إلى أن عملاء حساب الراتب على موعد مع 3 سحوبات مقبلة في 8 أغسطس للفوز بسيارة مرسيدس G500 و10 أكتوبر للفوز بجائزة 12 ضعف الراتب ،و12 ديسمبر للفوز بسيارة مرسيدس G500.

فريق بنك الخليج اثناء تسليم الشيك

وأشار إلى العديد من العروض والمزايا التي يحصل عليها عملاء حساب الراتب، الذين يحولون راتبهم إلى بنك الخليج في 2022، وتشمل المشاركة في6 سحوبات على مدار العام، منها 3 سحوبات للفوز بسيارة مرسيدس G500 و3 سحوبات أخرى للفوز بجائزة 12 ضعف الراتب، فضلاً عن الحصول على هدية نقدية لغاية 1000 دينار وبطاقة ائتمانية مجانية لمدة سنتين عند فتح الحساب .

عروض خاصة

يقدم بنك الخليج عروضاً خاصة للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي، اذ يحصل العاملين في الوزارات بالإضافة إلى الهدايا النقدية أو قرض بدون فوائد يصل إلى 25000 دينار كويتي، يحق لهم تمديد قرضهم بدون فوائد لمدة 6 أشهر (على أساس 40 في المئة من I / I لمدة 5 سنوات) .

كما يمكن للكويتيين العاملين في القطاع العسكري الاختيار ما بين الهدية النقدية أو قرض بدون فائدة يصل إلى 25.000 دينار (بناءً على 40 في المئة من I / I لمدة 5 سنوات) أو قرض سيارة بدون فوائد لمدة 5 سنوات.

ويشارك تلقائيًا جميع عملاء حساب الراتب ممن حولوا رواتبهم إلى بنك الخليج في عام 2020 و2021،2022، في السحوبات التي تجرى للفوز بجائزة 12 ضعف الراتب، وسيارات مرسيدس G500.

تتمثل رؤية «الخليج» في أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال إشراك موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة توفر خدمة ممتازة العملاء، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. بفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة، يتمكن بنك الخليج من منح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية بسيطة وسلسة. ويلتزم بنك الخليج بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي، الاقتصادي، والبيئي، عبر مبادرات يتم اختيارها وتحديدها استراتيجيًا بما يعود بالنفع على البنك بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام. ويدعم بنك الخليج رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، ويعمل مع الجهات المختلفة لتحقيقها على أرض الواقع.

«الأهلي» و«سكاي واردز» يحتفلان بمرور 20 عاماً على شراكتهما

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن إطلاق عرض حصري لمكافآت أميال سكاي واردز احتفالا بمرور 20 عامًا على التعاون الناجح بين البنك وبرنامج سكاي واردز – طيران الإمارات، وهو برنامج الولاء الحائز على جوائز من طيران الإمارات وفلاي دبي.

وبهذه المناسبة ، يقدم البنك الأهلي الكويتي ثلاثة عروض خاصة بمزايا رائعة لا تقبل المنافسة. يتضمن العرض الأول ثلاثة أضعاف أميال سكاي واردز – حيث يستطيع حاملو بطاقات الائتمان الأهلي – الإمارات (فيزا إنفينيت وفيزا سيغنتشر) مضاعفة كسب أميال سكاي واردز ثلاث مرات على معاملات الشراء التي يجريها العملاء داخل الكويت وخارجها.

ويتضمن العرض الثاني خصم 50 في المئة على الرسوم السنوية – كجزء من الاحتفالات بهذه المناسبة، حيث يقدم البنك للعملاء الراغبين في الحصول على بطاقة فيزا إنفينيت أو سيغنتشر من البنك الأهلي الكويتي – طيران الإمارات خصمًا بنسبة 50 في المئة على رسوم الإصدار مدى الحياة.

والعرض الثالث يتضمن 20000 ميل إضافي – حيث يحصل حاملو بطاقات فيزا إنفينيت، البنك الأهلي الكويتي – طيران الإمارات على ما يصل إلى 20000 ميل كهدية ترحيب، في حين سيحصلون على 10 آلاف ميل إضافي عند إنفاق 500 دينار كحد أدنى.

وصرحت جهير معرفي– مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (بالإنابة) بالبنك الأهلي الكويتي: «نحن في البنك الأهلي الكويتي، نهدف باستمرار إلى تحسين نمط حياة عملائنا، وتمكن بطاقة الأهلي – الإمارات الائتمانية عملائنا من كسب أميال سكاي واردز مع كل معاملة إنفاق، حيث يستطيع العملاء استبدالها بمزايا ومنافع متعددة. ومن دواعي سرورنا اليوم الاحتفال بذكرى مرور 20 عاما على علاقة التعاون الناجحة مع طيران الإمارات، وبفضل هذه الشراكة، حققنا نجاحاً متميزا من خلال الارتقاء بمستوى تجارب العديد من العملاء وتمكينهم من الاستمتاع بالكثير من المزايا والمنافع المتاحة من خلال برنامج سكاي واردز. ونتطلع إلى تزويد العملاء الجدد ببطاقة ائتمان فيزا إنفينيت وسيغنتشر من البنك الأهلي الكويتي وطيران الإمارات.»

سيتمكّن حاملو البطاقات فيما بعد من استبدال أميال سكاي واردز الخاصة بهم برحلات سفر على متن طيران الإمارات والخطوط الجوية الشريكة وترقية درجة السفر والإقامة في الفنادق المشاركة في برنامج أميال سكاي واردز طيران الإمارات؛ وسداد ثمن المشتريات في المتجر الرسمي لطيران الإمارات وغيرها المزيد.

ولجعل تجربة سفرك في مطارات دبي أكثر متعة وسلاسة قدر الإمكان، يمكنك استخدام أميال سكاي واردز في باقة مختارة من خدمات «الاستقبال والترحيب». وأثناء وجودك في مطارات دبي، يمكنك استخدام أميال سكاي واردز عند التسوق في أحد محلات السوق الحرة بدبي.

وبالإضافة لذلك، من الممكن تحويل أميال سكاي واردز إلى مكافآت هيثرو، والتي يمكن إنفاقها فيما بعد في المئات من منافذ مطار هيثرو، بما في ذلك سوق «وورلد الحرة» و«ديكسون ترافل» أو استخدامها للحصول على خصومات حصرية على تذاكر مواقف سيارات هيثرو وتذاكر قطار هيثرو إكسبرس التي يتم شراؤها مسبقا.